تجارة النفط في ظل منظمة التجارة العالمية
Oil trade under the World Trade Organization

العايب منير
أستاذ مساعد، جامعة الجزائر -3- ، الجزائر، laib.mounir@univr-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2021/1/15 تاريخ القبول: 2021/2/17 تاريخ النشر: 2021/10/1

ملخص:
تحتل منظمة التجارة العالمية مركزا هاما في التبادل التجاري الدولي، ومع تزايد أعضاء منظمة التجارة العالمية، وانضمام كثير من الدول إليها من بينها الدول المنتجة للبترول، وخاصة أعضاء منظمة الأوبك، حيث نجد أن جميع السلع والخدمات محتواة ضمن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية بصورة جلية وواضحة إلا مورد البترول فلم يتم الإشارة إليه بوضوح ضمن هذه الاتفاقيات، وكيفية تعامل هذه الاتفاقيات مع هذا المورد خاصة باعتباره موردا ناضبا.
كلمات مفتاحية: منظمة التجارة العالمية، البترول، الأوبك، المورد، الاتفاقيات.
تصنيف JEL : F13، A1، D42، D51، P28.

Abstract:
The World Trade Organization (WTO) occupies an important place in international trade, and With the increase in the members of the World Trade Organization and many countries joining it, among them the oil-producing countries, especially the members of OPEC, Where we find that all goods and services are contained in the WTO agreements in a clear and obvious manner, Except for the oil resource, it was not clearly mentioned in these agreements, and the way in which these agreements treat this resource, especially since it is a non-renewable resource.
Keywords: World Trade Organization, oil, OPEC, resource, agreements
Jel Classification Codes: F13, A1, D42, D51, P28.

العايب منير ، laib.mounir@univr-alger3.dz

1. مقدمة:

لاشك أن الاهتمام بموضوع النفط الخام ليس بالجديد ولا بالغريب، فقد احتل هذا الموضوع الصدارة ضمن اهتمامات الاقتصاديين والسياسيين، والمنظمات العالمية، كالأوبك والوكالة الدولية للطاقة، وكذلك ضمن الأوساط الشعبية، وهذا راجع لتزايد خدماته واستعمالاته في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، لكن الجديد هو في تزايد حدة الصراعات بين المنتجين والمستهلكين لهذه المادة الخام، كما كان عليه الوضع في السابق، و من المؤكد أن ذلك مرتبط أساسا بتطور مجالات استخداماته والتحديات التجارية البيئية. واقتراب نضوبه، وعليه تطرح الإشكالية التالية:

فيما تتمثل العلاقة بين قواعد منظمة التجارة العالمية و تجارة النفط؟

وللإجابة على المشكلة المطروحة استندت الدراسة على الفرضيات التالية:

- البترول مدرج ضمن اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة.
- وجود صراع بين الدول المنتجة والمستهلكة للسيطرة على تجارة البترول ومشتقاته.

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، تتمثل في:

- إظهار أهمية البترول في الحياة الاقتصادية والعلاقات الدولية.
- تبان تحايل الدول العظمى على الدول النامية في مواردها الطبيعية.
- إظهار أهمية التعاون الدولي وأهمية الحوار بين المنتجين والمستهلكين.
- إظهار سلبية عدم اهتمام الدول النامية للانضمام إلى المنظمات والاتفاقيات الدولية لحماية مصالحها.

2. مفاهيم عامة عن النفط الخام:

يوجد النفط بكميات هائلة في أماكن معينة دون الأخرى في العالم، ومن المعروف أن النفط الخام وجد في صخور كل الأحقاب الجيولوجية التي تكونت فيها هذه الصخور منذ العديد من السنين. (عبد المؤمن، 2017، صفحة 16)

1.2 التعريف بالنفط الخام:

النفط الخام عبارة (الدوري، 2003، الصفحات 27-28)عن مواد هيدروكربونية أي المركبات التي تتكون من عنصري الكربون، و الهيدروجين و هو سائل دهني له رائحة خاصة، و تتباين ألوانه بين الأسود المخضر إلى البني و الأصفر، وأصل نفط يعود (ماضي و ديب، 2017، صفحة 17)إلى الكلمة اللاتينية **PETROLEUM** بمعنى **PETRA** أي الصخر، كما أن كلمة نفط مأخوذة من اللغة الفرسية " نافت " أو " نافتا " وهي تعني قابلية السريان يوجد في الطبقة العليا من القشرة الأرضية على أعماق مختلفة وفي بعض المناطق على شكل برك ظاهرة للعيان كما هو الحال في منطقة العراق وفي سيبيريا بشمال روسيا.

ويستعمل في إنتاج الطاقة الكهربائية وتشغيل المصانع وتحريك السيارات. والنفط هو المادة الخام للعديد من المنتجات الكيماوية، بما فيما الأسمدة، مبيدات الحشرات، وكثير من الأدوات البلاستكية....الخ.

ويتواجد النفط في الطبيعة على عدة أشكال (http://arabic-forex.com) فنجده على شكل سائل ويطلق علية في هذه الحالة مادة البترول الخام وعلى شكل الغاز ويطلق عليه الغاز الطبيعي.

3.2 خصائص البترول:

يتميز البترول بعدة مميزات هامة هي (الدوري، مرجع سبق ذكره، صفحة 20)

- تركيبه الكيماوي فريد، حيث أن الهيدروجين المدموج مع الكربون يعطيه خواص لا توجد في غيره من المواد و هذا الدمج تقدمه الطبيعة مجانا و قد حاول الإنسان تقليد الطبيعة في هذا المجال لكن التكاليف باهظة جدا.
- يؤدي ارتفاع نسبة الكبريت في الزيت الخام إلى تقليل جودته و تخفيض سعره لأن احتراقه مع البنزين يؤدي إلى تلوث الهواء.
- البترول مادة إستراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية و السياسية مما يضفي عليها طبيعة دولية و أهمية خاصة.
- يعتبر البترول مصدرا ناضبا يتناقص بكثافة استعماله.
- تبلغ المشتقات البترولية حوالي 80000 منتجا.
- البترول هو المصدر الرئيسي للطاقة ويعتمد عليه التطور التكنولوجي المعاصر والفن الإنتاجي السائد.
- تتركز معظم منابع البترول في الدول النامية بينما يتوفر الفحم في الدول الصناعية.

4.2 أهم العوامل المؤثرة في الطلب على النفط:

هناك العديد من العوامل التي تلعب دورا كبيرا وهاما في تحديد الطلب على البترول منها الأسعار، النمو الاقتصادي، والطلب البترولي يقصد به مقدار الحاجة المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة البترولية كخام أو منتجات بترولية، ونجد من هذه العوامل (https//trading-secrets.guru-crude-oil) :

- **الدخل الفردي:** يؤثر مستوي دخل الفرد على استهلاك الطاقة تأثيرا كبيرا، حيث كلما ارتفع دخل الفرد كلما ارتفع حجم استهلاكه من الطاقة بحيث أصبح استهلاك الفرد من الطاقة يعتبر مؤشرا لمستوى المعيشة ويتضح ذلك من مقارنة أرقام استهلاك الفرد في كل من الدول الصناعية والدول النامية.
- **أسعار الطاقة:** يرتبط الطلب على الطاقة مثل أي سلعة أخرى بعلاقة عكسية مع سعر الطاقة، إلا أن أثر السعر على الطلب يتوقف على عاملين أساسيان هما: بدائل الطاقة، ومرونة الطلب السعرية، إلا أن تأثير هذين العاملين يكون في الأجل الطويلة حيث يصعب في الأجل القصيرة إحلال مصدر للطاقة محل أخر.

- **بنيان الناتج القومي:** إن الدول الصناعية تستهلك نحو عشرة أضعاف ما تستهلكه الدول النامية من الطاقة ويرجع ذلك أساسا إلى احتلال الصناعة مركز هاما في بنيان الناتج في هذه الدول مع ما تتميز به من استهلاك كثيف للطاقة، خاصة بالنسبة لصناعات، الحديد والصلب والألمنيوم والكيماويات والبتروكيماويات ومواد البناء، بالمقارنة ببنيان إنتاج الدول النامية الذي يتميز بسيطرة القطاعات الأولية عليه، مثل الزراعة والاستخراج والتي ينخفض استهلاك الطاقة فيها.
- **النمو الاقتصادي:** إن زيادة النمو الاقتصادي تصاحبه دائما زيادة في الاستهلاك النفطي،نتيجة لزيادة الطاقة الإنتاجية، وخاصة في ظل التطور التكنولوجي الهائل والذي يعتمد بنسبة كبيرة على النفط مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى باعتباره موردا للطاقة وكذلك موردا للمواد الأولية.

كما أن انخفاض النمو الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض الطلب، وهذا كله يؤثر على هذا النمو، وبهذا فإن العلاقة بين هذين العاملين متداخلة، فكل عامل يؤثر في الآخر.

- **المناخ:** يعتبر عامل المناخ عاملا مهما في تأثيره على الطلب البترولي، وينجم هذا التأثير عن مقدار تغير درجة الحرارة على مدار السنة، حيث يرتفع استهلاك الطاقة في الدول التي يزداد فيها البرد في الشتاء عن الدول معتدلة المناخ، وكذلك يرتفع الطلب في حالة الكوارث الطبيعية كإعصار كاترين الذي ضرب الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2005، و الذي كان له الأثر الكبير على زيادة الطلب العالمي من البترول.

4.2أهمية البترول:

تكمن أهمية البترول في ما يلي:

- **الأهمية الاقتصادية للبترول:** للبترول أهمية كبيرة في الحياة (https://mawdoo3.com) الاقتصادية وذلك للدور الرئيسي الذي يلعبه في العديد من المجالات، حيث يعتبر واحد من المصادر الطاقوية الرئيسية التي تحتجها دول العالم للحصول على الطاقة خاصة بالنسبة للدول الصناعية والتي تعتمد على كميات كبيرة من البترول، لتشغيل العملية الإنتاجية، كما يعتبر أساس من أساسيات الحياة اليومية حيث كافة سكان العالم يعتمدون على البترول ومشتقاته في العديد من الاستخدامات اليومية كالتدفئة، ووقود للسيارات ويعتبر كذلك وسيلة من وسائل التبادل التجاري، حيث يتأتى من بيع عشرات الملايين من براميل النفط وآلاف الأطنان من مختلف المشتقات النفطية عائدات مالية كبيرة للدول المصدرة، كما يشكل النفط أحد أهم مصادر المواد الخام للصناعات المختلفة ، وهذه المواد تستخدم كمداخلات لمخرجات إنتاجية تستخدم في قطاعات مختلفة كالصناعة والزراعة وغيرها.
- **النفط كسلاح:**يمكن للدول المصدرة للنفط استخدام (عمارة، 2012، صفحة 175) هذا المورد كوسيلة ضغط سياسي على أي دولة من الدول في منطقة ما أو إقليم جغرافي لا يملك هذا المورد، وهذا الاستخدام هو سلاح ذو حدين، إذ أنه يمكن استخدامه لتحقيق أهداف خلال فترة زمنية محددة أو مفتوحة لأجل غير مسمي، فمثلا

استخدام العرب سلاح النفط عام 1973 كسلاح اقتصادي وسياسي ضد الولايات المتحدة وهولندا لدعمهما السياسة الصهيونية العدوانية تجاه الوطن العربي وكان له مفعول قوي، كما نجد كذلك (عمارة، مرجع سبق ذكرة، صفحة 175)أن سلاح النفط استخدم سنة 1991، كعقاب ضد العراق إثر حرب الخليج الثانية من خلال منع تصدير النفط العراقي، مما ألحق أضرارا بالغة بالشعب العراقي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن هذا فإن النفط سلاح متعدد الاستخدامات حيث يمكن أن يكن له تأثير على الدولة المصدرة أو المستوردة على حد سواء.

- **النفط والبعد السياسي** (الشرع، 2008، صفحة 1)**:** لا تبتعد السياسة النفطية بمحوريها المتمثلة في سياسة الأسعار وسياسة الإنتاج كثير عن السياسة الدولية وبما يجرى في الساحة الدولية من علاقات سياسة دولية وبالتحديد تعتبر الأسواق العالمية أهم الموضوعات الجوهرية في تشكيل العلاقات الدولية، ولقد أدت الشركات النفطية العالمية ومنذ اكتشاف النفط دورا هاما في تحديد السياسة النفطية وحاولت كثيرا أن تربط السياسة النفطية المتمثلة في الأسعار والإنتاج بمصالح دولها، وكذلك جعل النفط عاملا متغيرا يتأثر بالسياسة الدولية أو بالعلاقات الدولية بمعنى أدق.

إن الظلم الذي عانت منه الدول المنتجة للنفط من قبل الشركات النفطية العالمية المحتكرة لهذه الصناعة قد جعل حكومات هذه الدول تفكر كيف يمكن لها أن تأخذ ولو جزء من حقها في نفطها فكان إنشاء منظمة الأوبك 1960 كرد فعل على السياسات لهذه الشركات المحتكرة للصناعة البترولية، حيث أن السياسات السعرية التي اعتمدتها هذه الشركات النفطية كانت أحد الأسباب المباشرة لتأسيس منظمة الأوبك.

إن الدول المستهلكة للنفط وهي الدول الصناعية المتقدمة قد طرحت وباستمرار ومنذ أول تصحيح لأسعار النفط في السبعينيات من القرن العشرين خطابا جديدا مفاده أن سعر النفط يحدد من خلال قوى السوق وهو خطاب سياسي بحت لا تدعمه النظرية الاقتصادية ولا الواقع وإنما يقصد به ألا تكون الدول المنتجة والمصدرة للنفط القدرة على تحديد الأسعار وكذلك عدم القدرة على وضع سياسات التي تحقق الإيرادات الملائمة مع الأهمية الكبيرة للنفط باعتباره موردا هاما وناضبا. (الشرع ع.، مرجع سبق ذكره، صفحة 2)

5.2خصائص المنافسة بين أشكال الوقود البديلة للنفط:

إن الاهتمام الواسع بالنفط كمادة طاقوية وكمصدر أساسي للطاقة في الماضي والحاضر وفي المستقبل وكذلك كونه صناعة تحويلية يستخرج منها ألاف المواد البتروكيمياوية وكذلك باعتبار كلفة إنتاجه وسعره في أسواق الاستهلاك العالمية في المتناول وكذلك يتميز النفط بالعديد من الخصائص والصفات قلما نجدها مجتمعة في غيره من مصادر الطاقة المستخدمة نذكر منها: (ختاوي، 2016، صفحة 237)

- **مرونة النفط وسهولة نقله:** أدى تطور وسائل نقل النفط الخام من مواقع الإنتاج إلى مواقع التحويل إلى توفر هذا المورد في جميع مناطق العالم، مما سهل وصوله إلى المستهلك بأهون السبل وأقل التكاليف.

- **محتوى النفط الحراري قياسا مع مصادر الطاقة الأخرى:**باستثناء الطاقة النووية والكهرباء، يحتوي النفط على أكبر طاقة حرارية بالمقارنة مع سائر المحروقات الأخرى، فوفقا لتقارير إدارة معلومات الطاقة فإن غالونا (Gallon) من البنزين يولد عند احتراقه 127.70 مليون وحدة حرارية.
- **النفط أقل كلفة من المصادر الأخرى:** يعتبر النفط حتى الآن منافسا تجاريا لمصادر الطاقة البديلة، عكس الفحم، والطاقة النووية، من حيث كلفة الإنتاج أو من حيث السعر، في الأسواق العالمية، وأن حالة الرخاء والنمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي التي عرفها الاقتصاد العالمي خاصة اقتصاديات ما تسمى بالدول المتقدمة الآن، خلال الفترة الممتدة من الحرب العالمية الثانية حتى السبعينات حيث كانت ومازلت مرتبطة ارتباطا وثيقا بزيادة استهلاك النفط،وبالتالي زيادة الإنتاج في دول المنشأ.
- **انخفاض نسبة التلوث في النفط بالمقارنة مع الطاقة النووية والفحم:** يفضل النفط عن الفحم لأنه يحتوي نسبة اقل من الغازات المضرة، لاسيما غاز أكسيد الكربون، والنفط أقل خطرا على الإنسان والبيئة من الطاقة النووية التي. ما زالت أخطارها المحتملة تقلق العالم وتهدد البشر والحجر.
- **النفط صناعة تحويلية:** ينفرد النفط عن بعض مصادر الطاقة (Usinfo.state.gov/archive) الأخرى بأنه صناعة تحويلية، بمعنى أن النفط الخام لا يستهلك مباشرة بل يدخل بعد استخراجه من الآبار إلى المصافي قصد تكريره وتحويله إلى عدة مواد كغاز البترول، والسوائل الأخرى المعروفة بالمواد المكررة كالبنزين، والكيروسان، والديزل، مع مواد أخرى ثقيلة مثل الزفت، والنافتا، والمواد البتروكيماوية الأخرى التي تصنف بالآلاف من المنتجات النهائية والوسيطية كالمطاط، والبرافين والبلاستيك، والأسمدة، والأدوية وغير ذلك من المواد.

3. منظمة التجارة العالمية والنفط الخام:

يرى العديد من الخبراء والفقهاء الاقتصاديون خضوع النفط ومشتقاته لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية ومبادئها، بينما في الجهة المقابلة فإن عدد من الخبراء والفقهاء يرون عكس ذلك، وأن منظمة التجارة العالمية لم تلعب أي دور فيما يتعلق بالنفط الخام فلكل جهة رأيها الخاص ومبرراتها.

1.3 الاتجاه الذي يرى استبعاد النفط من نطاق منظمة التجارة العالمية:

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن النفط الخام غير متضمن ضمن اتفاقيات الجات ومن بعدها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية حيث يرى أصحاب هذا الاتجاه أن اتفاقية الجات احتوت تقريبا على جميع السلع من حليب وقمح وأدوية والنسيج والملابس، إلا النفط فلم يكن ضمن إطار هذه الاتفاقية.

ويعود السبب في رأي هذا الاتجاه أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتقد أن النفط سلعة ليست كباقي السلع، ولهذا اعتبر أن النفط ليس متاحا للتجارة الدولية، وإنما هي سلعة خاصة لها عدة اعتبارات منها اعتبارات إستراتيجية واعتبارات سياسية ومن هذا لا يجوز حسب

الولايات المتحدة الأمريكية، أن يصبح النفط ضمن إطار التبادل الدولي، وأنه يجب أن يضل النفط ضمن إطار السيطرة، وتم الإشارة من طرف العديد من الباحثين أن الآثار السلبية لمنظمة التجارة العالمية على دول مجلس التعاون الخليجي، هو عدم شمول اتفاقيات منظمة التجارة العالمية لسلعة النفط ومنتجاته وذلك بسبب غياب دول مجلس التعاون الخليجي وعدم إشراكها في المفاوضات لإدراج النفط ضمن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وكانت الذريعة أن النفط يجب ألا يخرج عن إطار منظمة الأوبك على الرغم من أن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية لا تمنع من التفاوض حول النفط بوصفه من السلع التي تدخل ضمن التبادل التجاري الدولي. (الطراونة و لعبيدي مامين، 2013، صفحة 243)

وذكر الدكتور صارم سمير أ(الطراونة و لعبيدي مامين، مرجع سبق ذكره، صفحة 240)اتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية قد استبعدت كل من النفط والغاز من أحكام اتفاقياتها.

وهو الأمر الذي يتيح للدول الكبرى اقتصاديا حرية فرض الضرائب، أو إصدار سياسات حمائية لمنع تدفق هذه السلع ويضيف أن المنظمة لم تدرج النفط ضمن أطرها بحجة سيطرة منظمة الأوبك على الأسواق العالمية للنفط و يرى الدكتور عبد المطالب عبد الحميد أن الدول المتقدمة حرصت من البداية، وبحكم سيطرتها على التجارة الدولية على عدم إدخال سلعة النفط في إطار الغات، لان استبعاد هذه السلعة سوف يعظم مصالح الدول الصناعية المتقدمة اقتصاديا على حساب الدول النامية.

كما يرى أصحاب هذا الاتجاه أن النفط عومل في ظل اتفاقية الغات 1948 (عبد الله، مستقبل النفط العربي، 2006، صفحة 333) على أنه حالة خاصة وذلك على الرغم من عدم وجود نص صريح بذلك حيث عمد الشركاء التجاريين الذين ابرموا اتفاقية الجات 1948 من الدول الصناعية الغربية، الذين رأوا من صالحهم عدم إثارة موضوع النفط بصراحة في إطار الغات، وذلك حتى يمكنهم من الاحتفاظ بحريتهم وحرية شركاتهم النفطية العالمية في السيطرة على هذا المصدر الطبيعي الحيوي، من حيث الكمية والسعر، ولم تكن عضوية الغات 1948 تضم من الدول النفطية من يستطيع الدفاع عن مصالحها، فأستمر الصمت، وفي ظل هذه الظروف والتي سمحت للولايات المتحدة أن تضع وتنفذ سياسات حمائية لحماية أسعار نفوطها المحلية من الانهيار أمام منافسة النفوط الرخيصة، المستوردة من الشرق الأوسط وكذلك تحديد الواردات النفطية بحصص معينة خلافا لأحكام الغات، ومنح المستوردين تراخيص للاستراد في حدود تلك الحصص.

وبالنسبة للمنتجات النفطية المكررة (عبد الله، مرجع سبق ذكره، صفحة 234)، فإن حرص الدول الصناعية المستوردة للنفط على توطين صناعة التكرير على أرضيها، عقب التوسع في الاعتماد عليه كمصدر للطاقة، جعلها تفرض من القيود الجمركية والكمية ما يؤمن لها الحماية الكافية من المنافسة الخارجية.

ويعود عدم إدراج النفط الخام في إطار اتفاقية الجات السلعية إلى أسباب كثيرة منها: (الطراونة و لعبيدي مامين، مرجع سبق ذكره، صفحة 245)

- قبل تأسيس منظمة التجارة العالمية وضعت الدول الصناعية الكبرى مخططات متعددة لإحداث تغيير في موازين القوى في صناعة البترول كتكوين وكالة الطاقة الدولية لخدمة أهداف الدول الصناعية الكبرى.

- تحجج المنظمة العالمية للتجارة عدم إدراج النفط في اتفاقيتها بحجة سيطرة منظمة الأوبك على أسواق النفط العالمية.وهذا التبرير من وجهة نظر البعض غير منطقي، لأنه يتنافى مع مبادئ منظمة التجارة العالمية التي تدعو لتحرير التجارة من كل القيود بما فيها سيطرة الأوبك على أسواق النفط.

- كذلك من الأسباب التي تم الإشارة إليها في هذا الشأن أن التفكير في جعل الغات موضع للتفاوض بين منتجي ومستهلكي النفط هو أمر غير مستحب بالنسبة للدول المنتجة للنفط، فهي اتجهت بدلا من ذلك إلى تحسين وتعزيز وضعها التفاوضي عن طريق إنشاء منظمة الأوبك.

2.3 الاتجاه الذي يرى أن النفط الخام مدرج ضمن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية:

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن تجارة النفط الخام كغيرها من القطاعات السلعية الأخرى، بأنها مدرجة ضمن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، ويعود ذلك إلى عدة أسباب منها: (الطراونة و لعبيدي مامين، مرجع سبق ذكره، صفحة 246)

- عدم التفاوض بشأن السياسات الخاصة بالرسوم الجمركية الخاصة بتجارة النفط خلال الجولات السبع التي قادتها الغات لقيام منظمة التجارة العالمية التي ركزت على تخفيض الرسوم الجمركية للسلع، وهذه السياسات الجمركية لم تراعي مواد الخام والنفط لأن هذه المواد كانت في غالب الأسواق المستوردة غير خاضعة للضرائب الجمركية.

- وجود وتركز صناعات التكرير التي تعتمد على النفط بصورة كبيرة، في الدول ذات الاقتصاديات المتقدمة يتطلب استراد النفط الخام للقيام بهذه الصناعات.

- وجود الضرائب الجمركية كان بنسب قليلة حيث لا يمكن اعتبارها عائقا تجاريا.

- وجود العديد من الدول سواء كانت متقدمة أو متخلفة ليس لديها قطاع إنتاج تحميه بالضرائب الجمركية.

- الدول الكبرى والمتقدمة اقتصاديا لا تعتمد بصفة كبيرة على الضرائب الجمركية في تحصيل إرادتها.

- عدم وجود نصوص صريحة أو ظاهرة، سواء في الغات أو في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية يستبعد تجارة النفط.

- المبادئ الأساسية الواردة في اتفاقية الغات لعام 1948، والتي تشير إلى حق الدول المصدرة في المحافظة على الموارد الطبيعية خاصة الناضبة و هو الأمر الذي يمنح حق الدول النفطية ويسمح لها تحديد مستوى الإنتاج وكذلك مستوى صادراتها من النفط والغاز الطبيعي.

- لا تخضع الصناعة البترولية إلى القيود غير الجمركية، المتمثلة في تحديد الحصص على استراد النفط الخام باعتبار النفط مادة ناضبة وننتج بكميات قليلة.

- يعتبر نظام تسوية المنازعات أحد الأركان الرئيسية في تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية و هذا ما تخضع له صناعة النفط.

كما أن التعريفة الجمركية (عبد الله، مرجع سبق ذكره، صفحة 335)على واردات النفط الخام في الدول الصناعية المستهلكة للنفط فكانت أما منخفضة للغاية أو لا توجد أصلا، ويستدل على ذلك الانخفاض أن هدف التعريفة الجمركية لم تكن لتحقيق غرض تجاري تقليدي كحماية منتج محلي بقدر ما كان الغرض تأمين الحصول على هذه السلعة الإستراتيجية من مصادرها الخارجية.

كما شهدت جولة طوكيو والتي انعقدت عام 1979 والتي كانت تحث تأثير الهزات النفطية خلال السبعينات محاولة الدول الصناعية على وضع قيود على حرية الدول النفطية في توجيه سياسيتها النفطية لكنها لم تنجح، وكذلك لم تنجح جولة أوروغواي في ترويج محاولة، مماثلة وخاصة في ما يخص موضوع القيود على التصدير والتسعير المزدوج.

3.3 سياسات منظمة الأوبك في مواجهة تحديات منظمة التجارة العالمية :

لقد أثار أعضاء منظمة الأوبك في العديد من اجتماعاتهم موضوع البترول في إطار منظمة التجارة العالمية، ومدى تأثير قواعدها، وسياسات الدول الصناعية المستهلكة على استهلاك/طلب/سعر البترول، وعبروا عن استيائهم من الضرائب التي تفرضها تلك الدول على المنتجات البترولية، كما أوضحوا مدى اعتمادهم الهائل على الإيرادات البترولية ومدى تأثير تلك السياسات على تلك العوائد، حيث أن تلك الضرائب لا تفرض على مثيلاتها من المنتجات المحلية، مما يتعارض مع قواعد الجات، كما طالبوا بضرورة مناقشة ذلك في المفاوضات المقبلة لمنظمة التجارة العالمية. (نعوش، 2003، صفحة 19)

وتتركز أهم السلبيات المنبثقة عن اتفاقيات الجات في احتمال تقييد الدول المصدرة للبترول في توجيه سياستها الإنتاجية والتسويقية بما يخدم مصالحها، فضلا عن أن ذلك التقييد لا ينصب على الحكومات فقط، بل يمتد إلى أي مؤسسة تسند إليها الحكومة القيام بعمليات تصدير أو استيراد البترول.

ويتعين على أعضاء الأوبك المطالبة بالالتزام بالاتفاقيات التي تسعى إلى تحرير التجارة العالمية من القيود الكمية، والامتناع عن فرض قيود جديدة. حيث نصت المادة رقم (11) من مبادئ منظمة التجارة العلمية على أنه" يمنع على الدولة تقييد وارداتها أو صادراتها سواء بشكل حصص أو أجازات الاستيراد أو التصدير باستثناء الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى".

وبتطبيق هذا النص على البترول يتوضح أن تخفيض سقف الإنتاج ينعكس مباشرة على الصادرات، ووفق هذا السياق يجب الامتناع عن التخفيض والاستعانة عنه برسوم جمركية، و التي بدورها يجب تقليصها على مراحل مختلفة حتى تنتهي تماما خلال فترة معينة.

حيث أن التحرير المطلق للتجارة الخارجية يحرم دول الأوبك من أداة أساسية لتنظيم اقتصادياتها، لذلك جاءت المادة رقم (20) من الجات بعدة فقرات استثنائية على المبدأ العام، حيث سمحت بتقييد التجارة لأسباب تتناول الأخلاق العامة أو حماية الثروات الفنية أو الطبيعية وهو ما يسرى على البترول بطبيعة الحال، بمعنى أن منظمة الأوبك إذا أرادت أن تضع قيود على تصدير البترول فهذا الأمر مباح وليس مخالفا لأحكام الغات. (البرادعي، 2007، صفحة 98)

وحسب المادة رقم (7) من الجات يجوز اتخاذ الإجراءات المتعلقة بالحفاظ على الموارد الطبيعية القابلة للنضوب بشرط أن تطبق تلك الإجراءات في آن واحد مع الإنتاج أو الاستهلاك المحليين.

وحسب المادة رقم (9) تستطيع الدولة تبنى الإجراءات التي تتضمن قيودا على صادرات المواد الأولية المنتجة محليا والضرورية للصناعات التحويلية المحلية خلال فترات يكون فيها سعر تلك المواد أقل من السعر العالمي بموجب خطة حكومية للاستقرار بشرط ألا تؤدي تلك القيود إلى زيادة الصادرات أو إلى عدم احترام مبادئ عدم التمييز. (نعوش، مرجع سبق ذكره، صفحة 21)

ووفقا لمبادئ منظمة التجارة العالمية فإنه بإمكان الشركات الخاصة المشاركة قي جميع مراحل الصناعية البترولية، وفي حين يعتبر تعظيم الناتج هو أهم هدف لتلك الشركات، فإن مثل هذا السلوك يؤثر في استراتيجيات منظمة الأوبك بخصوص التحكم والسيطرة على أسعار البترول، وبالتالي فإنه على دول الأوبك توضيح ذلك في مفاوضات التجارة الدولية، باعتبار أن البترول مورد ناضب، وتسرى عليه معاملة خاصة ضمن قواعد الغات. (2010، صفحة 25)

إن معظم دول الأوبك تعتبر أسواقها مفتوحة في خدمات الطاقة التقليدية حيث تعتمد في كثير من مجالات الخدمات على "استيرادها" من الخارج ومع ذلك فإن تقديم التزامات في إطار منظمة التجارة العالمية يجب أن يرتبط بتقديم التزامات مقابلة من الأطراف الأخرى تتوازن مع ما ستحصل عليه تلك الأطراف التي يمكن أن تدخل السوق الوطنية في هذا القطاع، ومن الأهمية أن تتجه الدراسات والمواقف التفاوضية لهدف تعزيز القدرة التنافسية للدول النامية المنتجة للبترول في توريد خدمات الطاقة.

وإذا لم يكن لتخفيض الرسوم الجمركية تأثير مباشر على زيادة الطلب على البترول لخام -بسبب انخفاض السعر - فسوف يكون له آثر غير مباشر من خلال زيادة الدخل، وهناك اتفاق عام في الأدبيات الاقتصادية على أن مستوى الطلب العالمي على الطاقة يتحدد بشكل كبير بمستوى النشاط الاقتصادي في العالم، ومن هنا تؤكد تلك الأدبيات أنه مع ارتفاع

معدلات النمو الاقتصادي نتيجة لتحرير التجارة العالمية، سوف يؤدي ذلك إلى ارتفاع الطلب على البترول من دول الأوبك، وإن كان بنسب أقل مما كان سائدا من قبل.

ومن المبادئ الأساسية لاتفاقية الجات (1994) حظر القيود الكمية على التجارة بما في ذلك قيود التصدير، إلا أن هذه القاعدة العامة تخضع لبعض الاستثناءات من بينها ما ورد في الاتفاقية بشأن الموارد الطبيعية التي تنضب وحق الدول المصدرة في المحافظة على تلك الموارد. وهذه النقطة هامة في الرد على القيود الذاتية التي تقوم بها دول الأوبك. ومن المهم التمسك بها في قطاع البترول. (عبد الله، مرجع سبق ذكره، صفحة 357)

كما أن أحد القضايا ذات العلاقة بالبترول هي "التسعير المزدوج" حيث أن أحد المبادئ الأساسية للجات هو حظر التسعير الثنائي الذي لا يخضع لعوامل السوق، بحيث تكون القاعدة هي عدم خفض الأسعار المحلية و/أو زيادة الأسعار للأسواق الخارجية. إلا أن المبدأ غير واضح مدى تطبيقه صراحة على الموارد الطبيعية التي من بينها البترول.

وبما أن البترول الخام يستخدم كمادة أساسية لإنتاج البتروكيمياويات، فإن قضية "التسعير المزدوج" قد تدعو بعض الأطراف إلى إثارة علاقة توريد المادة الخام للتصنيع بأسعار أقل من الأسعار العالمية، بما قد يتناقض مع قواعد الدعم، ومن ناحية أخرى بالمرونة الممنوحة للدول النامية في تقديم بعض أنواع الدعم، ومن المفيد دراسة عناصر التكلفة (بما في ذلك النقل) من المصادر إلى الأسواق العالمية والتي لها دور كبير في أن تكون هناك (ميزة نسبية) للدول البترولية في إقامة وتوطين الصناعات التي تعتمد على البترول كمادة خام. (www.unctad.org/Templates/Webflyer.as)

ومما سبق يتضح أن قواعد الجات وأثرها على التجارة في البترول تمثل "تحديا"جديدا أمام أعضاء منظمة الأوبك، ويستلزم الاستعداد الكافي بدراسة ومناقشة تلك الموضوعات المتخصصة والمتشعبة من جانب خبراء الطاقة والبترول من جانب، وخبراء التجارة الدولية من جانب أخر.

4. خاتمة:

ومن خلال هذه الدراسة توضح لنا أن التجارة في الصناعة النفطية يستويها الكثير من الغموض والصراع بين الدول المنتجة لهذا المورد والدول الصناعية الكبرى المستهلكة له، ولهذا نجد أن الكثير من العلاقات الدولية يتم تحديدها وربطها سواء من الناحية التجارية أو من الناحية السياسية، انطلاقا من أماكن تواجد هذا المورد الهام باعتباره المصدر الأساسي لسير العملية الاقتصادية، وقد تم التوصل من هذه الدراسة إلى:

1) رغم أهمية سلعة البترول في الاقتصاد العالمي ورغم الاهتمام الكبير الذي وجهته اتفاقيات منظمة التجارة العالمية لقطاع السلع والخدمات وتحريرها من السياسات

التعريفية والسياسات غير التعريفية، إلا أن سلعة النفط لم يتم إدراجها ضمن هذه الاتفاقيات بصورة واضحة.

2) رغم مكانة ودور سلعة البترول في الاقتصاد العالمي باعتباره مصدرا للطاقة، وكذلك باعتباره مدخلا للعديد من المنتوجات فإن اتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية بعدها لم تدرجه ضمن الجداول الخاصة بالتنازلات الجمركية.

3) إن الدول الصناعية الكبرى عمدوا على عدم إثارة موضوع النفط بصراحة في إطار الغات ومنظمة التجارة العالمية يعدها بهدف حماية مصالحهم من حيث الكمية ومن حيث السعر.

4) إن غياب الدول النفطية التي تعتمد على تصدير البترول، عن اتفاقيات الغات ومنظمة التجارة العالمية ساهم في عدم إدراج سلعة البترول، ضمن هذه الاتفاقيات.

5) إن المبادئ التي تضعها منظمة التجارة العالمية هي مبادئ عامة تشمل العديد من الاستثناءات التي تسمح للدول الخروج منها، خاصة إذا كانت دول نامية.

وبناء على نتائج التحليل هناك مجموعة من التوصيات التي يمكن أن نأخذ بها:

1) على منظمة التجارية العالمية أن تراعي ضمن اتفاقاتها أن البترول هو مورد ناضب وجب أن يعامل معاملة خاصة ليس كباقي السلع الأخرى.

2) على الدول التي يعتمد اقتصادها على تصدير البترول أن تضع سياسات أكثر وضوحا، لأهدافها ومبادئها على نحو يتماشى والتطورات الحاصلة في مجال التجارة العالمية ، خاصة إذا كن بصدد اتفاقيات دولية.

3) ونستنتج كذلك أن الصراع على البترول بين الدول المنتجة والدول المستهلكة، خاصة الدول الصناعية الكبرى قائم منذ القديم وسوف يستمر في المستقبل باعتبار البترول المورد الأساسي الذي تسير به العملية الاقتصادية إلى غاية الآن.

4) تدعيم سياسة الحوار بين المنتجين و المستهلكين لتسهيل تجارة البترول ومشتقاته.

5) طلب المزيد من تحرير أسواق البترول ومشتقاته، من خلال منظمة التجارة العالمية.

6) طلب المزيد من تحرير تجارة البترول من خلال إزالة كافة القيود، التي تحد من الطلب عليه بما فيها الضرائب و الرسوم الجمركية.

توضيح والتمييز بين الإعانات المباشرة وبين دور الحكومات في إعطاء المجتمع منافع موارده، وثرواته الطبيعية الناضبة.

5. قائمة المراجع

المؤلفات:

- حسين عبد الله، (2006)، مستقبل النفط العربي (المجلد الطبعة الثانية). مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- ماضي محمد وديب كمال، (2017)، اقتصاديات الطاقات الناضبة والمتجددة ، دار النشر الجامعي الجديد، الجزائر.
- محمد أحمد الدوري. (2003). مبادئ اقتصاد النفط. دارشموع الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع.
- محمد ختاوي، (2016)، الشركات النفطية المتعددة الجنسيات، دار مؤسسة رسلان،سورية.
- مصلح الطراونة، و ليلى لعبيدي مامين، (2013)، منظمة التجارة العالمية، دار وائل للنشر و التوزيع الاردن.
- نبيل جعفر عبد المؤمن، (2017)، اقتصاد الطاقة، دار الكتاب الجامعي، الامارات.
- هاني عبد القادر عمارة، (2012)، الطاقة وعصر القدرة، دار غيداء للنشر والتوزيع ،عمان، الأردن.

الأطروحات:

- منى البرادعي، (2007)، الاتفاقيات الدولية البيئة وأثرها على منظمة الأوبك، غير منشورة ، رسالة ماجستير، القاهرة، مصر.

المقالات:

- صباح نعوش. (2003). تقليص الصادرات النفطية وفق الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف. مجلة أخبار البترول والصناعة ، العدد 388، الصفحات19-21 .
- عباس جيار الشرع. (2008). سوق النفط العالمي بين العرض و الطلب و المسرات الدولية. مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة ، الصفحات1-2.

مواقع الانترنات:

- (n.d.). Retrieved from http://arabic-forex.com.
- (n.d.). Retrieved 07 12, 2019, from https//trading-secrets.guru-crude-oil.
- (n.d.). Retrieved 01 20, 2020, from https://mawdoo3.com.
- (s.d.). Récupéré sur Usinfo.state.gov/archive .
- (2010). *united nations development annual reports.*
- *www.unctad.org/Templates/Webflyer.as*. (n.d.).